تاريخ الصراعات السياسية في زيمبابوي

د.ازهار محمد عيلان*

المقدمة:

تعد قضية الصراعات السياسية في زيمبابوي مسألة مألوفة بالنسبة لبلد افريقي وقع تحت الاستعمار، وخاض النضال الوطني لعدة سنوات من اجل الاستقلال ، ولأن رحلة الكفاح المسلح في هذا البلد لم تكن سهلة فقد دفع ذلك الامر بالقيادات الوطنية فيه للتشبث بالسلطة دون ادنى اهتمام للمبادىء الوطنية والشعارات التي نادت بها تلك القيادات قبل الاستقلال الامر الذي خلقّ حالة من الصراع السياسي على السلطة فيه على عدّة مراحل تناسبت مع التحولات السياسية التي مر بها.

وقد كانت بدايات ذلك الصراع بين قيادات الحزبين الرئيسين (زانو) و (زابو) وقوى الاستعمار، تحوّل عشية الاستقلال لصراع بين قيادتي الحزبين المذكورين ـ وإن كان بشكل غير واضح ـ ، لكنه توّضّح اكثر بعد انتقال السلطة اليهم لتبدأ فصول صراع سياسي جديد من نوعه منذ تلك الفترة وحتى يومنا الحالي.

لذلك تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على فصول ذلك الصراع من خلال ثلاثة مباحث ، الاول حمّل عنوان (تاريخ الصراعات السياسية في روديسيا خلال الفترة الاستعمارية) ، تناول بالبحث والتحليل بدايات الصراع السياسي على السلطة بشكل غير مباشر الذي حصل بين الحركة الوطنية والادارة الاستعمارية من خلال التجارب الانتخابية التي جرت في روديسيا ومواقف القوى الوطنية من اول حكومة للأقلية البيضاء ، وكذلك مطالباتها للمشاركة في السلطة من خلال تلك الحكومة.

اما المبحث الثاني فكان بعنوان (تاريخ الصراعات السياسية في زيمبابوي بعد الاستقلال) ، تناول حيثيات الصراع السياسي على السلطة من خلال مرحلتين، الاول : الصراع بين قيادات الحركة الوطنية ـ عموما ـ ، والثاني : الصراع الحاصل تحديدا بين قياديي حزب (زانو) و (زابو) ، على اعتبار كونهما الحزبين الرئيسين اللذان قادا النضال في روديسيا حتى استقلالها ونجحا في تحقيقه ، لكن يبدو انهما فشلا في مسألة اقتسام السلطة وتحقيق المشاركة السياسية في البلاد ، كما تناول البحث الجهود التي بذلت لانهاء ذلك الصراع من خلال إجراءات التسوية التي تمت بينهما ، والتي اثبتت فشلها بإلغاء مبدأ التعددية والتحول لنظام الحزب الواحد.

اما المبحث الثالث فجاء بعنوان (شكل الصراعات السياسية في زيمبابوي بعد سنة ٢٠٠٠) ، واما اختيار هذا التأريخ لانه شكّل حدا فاصلا في صراعات الاحزاب السياسية في العالم وخصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة بين العملاقين الكبيرين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي) ، ونهاية اسطورة سيطرة الحزب الواحد بعد سقوط الاخير ، وكيفية عودة التعددية الحزبية وتحديدا حركة التغيير من اجل الديمقراطية التي تمكنت من مقارعة الحزب الحاكم في زيمبابوي ومنافسته في الانتخابات ومشاركته السلطة فيما بعد.

واخيرا وليس آخرا لم يكن البحث والخوض في موضوعة تاريخ وجذور الصراعات السياسية في زيمبابوي خلال الحقبة التاريخية المذكورة ـ كونه من بلدان العالم الثالث التي عانت شعوبها من الاستعمار ومن تشبث قياداته الحاكمة بالسلطة في مرحلة مابعد الاستعمار ، لتضعف مستلزمات التحول الديمقراطي فيه في ظل حكومات دكتاتورية ـ بالامر اليسير، ومع ذلك نتمنى ان ينال هذا الجهد المتواضع استحسان الجميع.

المبحث الأول: (تاريخ الصراعات السياسية في روديسيا خلال المرحلة الاستعمارية)

المطلب الأول: " تمهيد عن زيمبابوي "

تقع جمهورية زيمبابوي ـ المعروفة بروديسيا الجنوبية قبل الاستعمار والتي تعني "البيت الحجري" ـ في الجزء الجنوبي من قارة افريقيا ، إذ تشكّل الوسط الشرقي منها ، فهي تعد من الدول المغلقة القريبة للشكل الدائري ، وتحيط بهذه الدولة من جهة الشمال جمهورية زامبيا ، والجزء العلوي من جمهورية موزمبيق الشعبية وكذلك من الشرق ، اما من جهة الجنوب فتحيط بها جمهورية جنوب افريقيا ، ومن الغرب جمهورية بوتسوانا (١).

لقد استهوت زيمبابوي المستعمرين البريطانيين بسبب ثرواتها الطبيعية الهائلة ، وإعتدال مناخها ، ووفرة امطارها ، ومياهها العذبة ، وكذلك مجاورتها جمهورية جنوب افريقيا التي استقر فيها وتوطن ملايين الاوربيين من بريطانيا وهولندا.

---

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جامعة بغداد/ مركز الدراسات الدولية.

وقد خضعت زيمبابوي او روديسيا الجنوبية ـ وهو الاسم الذي اطلقه عليها المستعمر البريطاني نسبة الى سيسل رودس* ـ للأستعمار البريطاني الرسمي في عام ١٩٢٣م ، بعد ان اصبحت مستعمرة ملحقة بالتاج البريطاني (٢).

ظهور القيادات الوطنية الروديسية: برزت خلال عشرينات وثلاثينات القرن العشرين جملة من الاحداث التي ادّت الى بروز القيادات الوطنية والسياسية التي قادت النضال الوطني في زيمبابوي ، وهي:

١ـ إعلان روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) مستعمرة ملحقة بالتاج البريطاني ، وذات حكومة محلية مستقلة تتمتع بدستور وحكم ذاتي للأقلية البيضاء ، وذلك في عام ١٩٢٣م.

٢ـ عملية الاستيطان او الاستيلاء الواسعة من الأقلية البيضاء على الكثير من اراضي روديسيا الغنية بمناجم التعدين التي جرت في عام ١٩٣٢م ، والتي بلغت نصف مساحة البلاد مما زيّدّ من اعداد المهاجرين البيض طمعا في الارض والمعادن ، فازداد اثر ذلك دخل الرجل الابيض.

٣ـ حرمان السكان المحليين من امتلاك الاراضي او استئجارها في بلادهم الامر الذي دفع بالكثير الى ترك مناطقهم وحصرهم في مناطق معينة لاتتوافر فيها الشروط الصحية للسكن (٣).

٤ـ وكان الاخطر في ذلك كله بروز فكرة إقامة اتحاد فيدرالي يضم كل من روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) وروديسيا الشمالية (زامبيا) ونياسالاند (مالاوي) ، في عام ١٩٣٦م ، من اجل تدعيم مصالحهم الاستعمارية وذلك لحاجة لمستعمرين البيض للأيدي العاملة من الملاوي (٤).

كل تلك الاحداث السياسية بلورت عوامل الرفض الوطني للممارسات والسياسات الاستعمارية من خلال الاضطرابات التي سادت المقاطعات الثلاثة خلال خمسينيات القرن الماضي ، وذلك تعبيرا عن حالة الرفض الوطني للأتحاد المزعوم وقد جرى في عام ١٩٥٧م جرى تشكيل المؤتمر الوطني الأفريقي بزعامة (جوشو نكومو)** ، لكن سرعان ما تمّ حله بعد ان القي القبض على كافة اعضائه.

وفي عام ١٩٦١م جرى التصويت في زيمبابوي على دستور غير عنصري للبلاد وفق المفاوضات التي جرت بين رئيس حكومة روديسيا الجنوبية ووكيل وزارة المستعمرات ، كان الزعيم الوطني جوشو نكومو ومعه القوى الوطنية في البلاد قد وافقت على ذلك الدستور ، الا انه سرعان ما عاد وغيّرّ رأيه ورفض ذلك الدستور ، مما ادى حدوث حالة انقسام بين صفوف الحركة الوطنية في البلاد اثرت على مسارها حتى يومنا الحالي (٥).

وقد بدأ تطبيق دستور عام ١٩٦١م استنادا الى مبدأ القائمة العامة الفردية التي جعلت (٥٠) مقعد للبيض في القائمة العليا للبرلمان ، و(١٥) مقعد للافارقة في القائمة السفلى.

وقد تبلورت خلال تلك المرحلة الحركة الوطنية في روديسيا واصبحت اكثر وضوحا من خلال حزبين رئيسيين ، هما:

ـ حزب اتحاد شعب زيمبابوي الافريقي (زابو) : بزعامة الكاهن نداباتيجي سيتولي ثم انتقلت زعامة الحزب الى روبرت موغابي ـ الرئيس الحالي لدولة زيمبابوي.

ـ حزب الاتحاد الوطني الافريقي (زانو): بزعامة السياسي جوشو نكومو (٦).

الا ان التساؤل المطروح ماهو مصير الحركات السياسية تلك من دستور عام ١٩٦١م ؟؟ ، وهل كانت المقاعد الـ ١٥المقررة للأفارقة ـ حينذاك ـ كافية من اجل تحقيق مشاركة سياسية واضحة لهم في اول انتخابات جرت في روديسيا الجنوبية ؟؟.

ان الاجابة على ذلك التساؤل تكون من خلال استعراض طبيعة الاحداث السياسية التي حدثت في البلاد خلال الفترات اللاحقة.

المطلب الثاني: " تاريخ التجارب الانتخابية في روديسيا ومواقف القوى الوطنية منها "

ان تاريخ التجارب الانتخابية في هذه الدولة توضح ملامح الصراع على السلطة فيها والتي بدأت جذوره خلال مرحلة الاستعمارية من خلال طرفين اثنين ، تمثّل الاول: بالاغلبية الوطنية في البلاد ، اما الثاني: فتمثل بالاقلية البيضاء ، وقد توضح ذلك من خلال التجارب الانتخابية ـ الشكلية ـ التي جرت في روديسيا.

ففي كانون الاول من عام ١٩٦٢ جرت اول تجربة انتخابية في روديسيا وفق دستور عام ١٩٦١م، وقد كان ذلك دون مشاركة الاحزاب الوطنية فيها ، وقد فاز في تلك الانتخابات الجناح اليميني لحزب الجبهة الوطنية الروديسية ، بعد ان تم طرد الحزب المعتدل للسير (ادجارهوايتهيد) من السلطة.

وفي عام ١٩٦٥م دعا رئيس الوزراء الجديد (ايان دوغلاس سميث)** الى انتخابات جديدة في البلاد تمكن البيض خلالها من الحصول على كافة المقاعد الـ(٥٠) التي كفلها لهم دستور عام ١٩٦١ ، ولم يسمح لسكان البلاد من المشاركة في تلك الانتخابات او المشاركة في الحكم ، وفي ١١/تشرين الثاني/١٩٦٥ اقدم ايان سميث على خطوة هامة الا وهي إعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ، بقصد تضييق الخناق على الاغلبية الافريقية وقياداتها الوطنية.

وعلى الرغم من محاولات حكومة العمال في بريطانيا في الاعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٨لإقناع ايان سميث من اجل تغيير اسلوب حكمه بالشكل الذي يسمح لتلك الأغلبية الافريقية من المشاركة فيه ، الاّ ان تلك المحاولات لم تنجح ، وفي عام ١٩٧٠ انفصلت روديسيا عن بريطانيا كجمهورية منفصلة بحد ذاتها بعد الاستفتاء الذي جرى فيها قبلا والذي حمّلّ الصبغة العنصرية ، وفي العام نفسه جرت في البلاد انتخابات عامة اخرى فاز بها ايان سميث بعد ان جمع كافة المقاعد الـ(٥٠) المخصصة للبيض ، وقد حصل الافارقة في تلك الانتخابات على (١٦) مقعد بدلا من (١٥) ، كان نصفها بالانتخاب المباشر ونصفها الآخر بالاختيار غير المباشرمن قبل مجلس زعماء القبائل.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، نجح ايان سميث في إبعاد الاغلبية الوطنية عن الحكم نهائيا ، من خلال الاتفاقية التي ابرمها مع وزير الخارجية البريطاني سير (اليك دوغلاس هوم) ، والتي ضمّنّ من خلالها إبعاد الاغلبية الافريقية من الحكم حتى القرن التالي بما يؤمن جانب المستوطنين البيض (٧).

كل تلك الحقائق والتطورات جسدت الصراع على السلطة الذي كان محصورا خلال تلك الفترة بين المستوطنين البيض الذين استحوذوا على السلطة في روديسيا ، وبين الاغلبية الافريقية التي حرمت من ذلك الحق.

ـ مواقف القوى الوطنية من حكومة آيان سميث البيضاء: تجسدت مواقف قادة الحركة الوطنية في روديسيا من خلال سلسلة المحادثات بينها وبين رئيس حكومة روديسيا ايان سميث .

ففي عام ١٩٧٢ تشكل المجلس الوطني الافريقي بزعامة القس (آبل موزوريروا)** لمعارضة الاتفاق ، وقد ضمّ الوطنيين الذين كانوا خارج السجون ، وفي غمرة غضب سميث قرّرّ إبرام اتفاق مع المعتدلين من الوطنيين الروديسيين ، خلال تلك الفترة حدث تحول خطير في الموقف عندما اندلعت حرب عصابات في شمال شرق روديسيا بدأت بهجمات متفرقة ضد المزارعين البيض ، مما جسّدّ اول رد فعل للقوى الوطنية في البلاد ، ونتيجة لذلك شنّ سميث حرب اقتصادية ضد زامبيا جارة روديسيا التي كانت تؤيد الوطنيين الروديسيين ، كما أغلق الحدود بينها وبين روديسيا عام ١٩٧٣.

وفي أوآخر عام ١٩٧٣ فتح ايان سميث محادثات مباشرة مع موزوريروا مطالبا إياه بالتوصل لأتفاق حول إشراك القيادات الافريقية بالسلطة في أيّار ١٩٧٤ ، لكن يبدو ان تلك المحادثات لم تصل لنتيجة ايجابية ، بسبب عدم ثقة الأخير بسميث وكذلك بسبب الثورة التي حدثت في لشبونة في العام نفسه.

ثم تجددت المحادثات مرة اخرى بين سميث وقادة المجلس الوطني الأفريقي بزعامة موزوريروا في العاصمة الزامبية لوساكا في ١٦/كانون الاول/ ١٩٧٤ ، بعد ان جرى اطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية الروديسية الثلاثة " موغابي ، سيتولي ، ونكومو " (٨)، بفضل ضغط حكومة جنوب افريقيا المتكرر على سميث الذي كان يحاول القضاء على وحدة الحركة الوطنية في البلاد وتفريق قادتها.

وقد نجح سميث في تحقيق ذلك سنة ١٩٧٥ إثر الانقسام الذي حصل داخل قيادة المجلس الوطني الافريقي ، فقد اصبح جوشو نكومو رئيسا لحزب المجلس الافريقي الوطني (زيمبابوي) ، وموزوريوا رئيسا لحزب المجلس الافريقي الوطني المتحد ، اما روبرت موغابي فقد اصبح رئيسا لاتحاد زيمبابوي الافريقي الوطني ـ جناح المجلس الافريقي الوطني ـ بدلا من سيتولى الذي نفي خارج البلاد في ذلك الوقت.

خلال عام ١٩٧٦ بدأ جوشو نكومو محادثات ثنائية مع سميث دون الرجوع لفصائل الحركة الوطنية الاخرى لكنها سرعان ماانهارت الاخرى ، ولكن بعد ان ازدادت وطأة حرب العصابات في روديسيا والضغط الذي مارسته حكومة جنوب افريقيا على سميث باستمرار ، حدث بعض التغيّر في موقفه إذ اضطر هذا الاخير لمفاوضة قادة الحركة الوطنية الروديسية من جديد (٩).

وفي نهاية العام المذكور انبثقت (الجبهة الوطنية المتحدة) بحناحي جوشو نكومو ، الذي اصبح مسؤولا عن الحرب في غرب روديسيا التي انطلقت من اراضي زامبيا وبوتسوانا ، وروبرت موغابي ، الذي واصلت قواته القتال في جنوب وشرق روديسيا ، وحينما حاول سميث وضع خطة للسلام الوطني لإيقاف حرب العصابات المشتعلة في البلاد ، جوبهت تلك الخطة برفض القوى الوطنية في روديسيا عام ١٩٧٧.

لكن بنهاية سنة ١٩٧٨ وقعّ سميث مع الزعماء الافارقة الثلاث في البلاد اتفاق لتحقيق حكم الاغلبية الافريقية يتم تطبيقه بنهاية العام المذكور ، كما جرى الاعلان عن الدستور الجديد الذي منح للبيض ٢٨ مقعد في الجمعية الوطنية من اصل ١٠٠ مقعد كنوع من الحماية لهم (١٠).

المبحث الثاني: " تاريخ الصراعات السياسية في زيمبابوي بعد الاستقلال "

المطلب الاول : الصراع على السلطة في زيمبابوي بين قادة الحركة الوطنية

اتّخذت عملية الصراع على السلطة في روديسيا ـ التي عرفت بزيمبابوي بعد الاستقلال ـ خلال هذه المرحلة شكلا وبعدا جديدا ، كونه حدث بين القيادات الافريقية الوطنية ذاتها ، بعد ان كان صراعا بين المواطن الافريقي والمستوطن الابيض الذي كان مستحوذا حينها على السلطة ، وكأنما انتقل الصراع للاغلبية الافريقية

مع انتقال السلطة اليهم ، وقد حدث ذلك بعد اول انتخابات برلمانية تعددية جرت في روديسيا الجنوبية عام ١٩٧٩ بمشاركة الغالبية الافريقية ، تمّ على اثر ذلك تشكيل اول حكومة افريقية وطنية في البلاد بعد مقاومة وقتال دام اكثر من سبعة اعوام.

وقد جرت تلك الانتخابات وفق الدسنور الذي اقرّ في عام ١٩٧٩، والذي نصّ على تخصيص (٨٠) مقعد للغالبية الافريقية مقابل (٢٠) مقعد للأقلية البيضاء وقد فاز في تلك الانتخابات حزب الاسقف موزويروا المعروف بحزب المجلس القومي الافريقي ، فجرى على اثرها تشكيل اول حكومة للأغلبية الافريقية ، واصبح (جاسيها كوميد) اول رئيس جمهورية لدولة زيمبابوي الافريقية (١١).

لكن تلك النتيجة لم ترض بقية الاحزاب السياسية الموجودة في البلاد ، حيث شكّكت كل من حركتي زابو وزانو بشرعيتها وطالبت باعادة تلك الانتخابات كما طالبت بتعديل الدستور ، واعلنت حالة العصيان المدني والتمرد على حكومة موزويروا لعدم تمتع الاخيرة بأي تأييد داخلي او خارجي رغم إعلانها الاحكام العرفية(١٢).

وقد دفعت هذه التطورات بقادة الحركة الوطنية في البلاد ، وهم كل من روبرت موغابي زعيم حزب (زانو) ، وجوشو نكومو زعيم حزب (زابو) الى توحيد جهودهما الوطنية والعمل سوية لإسقاط الاسقف موزويروا والفوز بالاغلبية وكان ذلك بدعم وتأييد واضح من رئيس جمهورية تنزانيا السابق "جوليوس نايريري" ولكن بعد تدخل بريطانيا ودول الكومنولث وافق موزويروا على إعادة الانتخابات عام ١٩٨٠ ، ففاز بها حزب (زانو) وبتأييد من بقية الاحزاب الوطنية بأغلبية (٥٧) مقعد من اصل (٨٠) مقعد كانت مخصصة للمواطنين الافريقيين. وعلى اثر ذلك تشكلت اول حكومة وطنية تعددية في البلاد بزعامة روبرت موغابي لاحتلال حزبه غالبية مقاعد الجمعية الوطنية ، بعد ان منح احد مقاعد وزارته الى زعيم حزب (زابو) جوشو نكومو الذي كان معارضا لادارة موغابي، وتمّ انتخاب (كنعان نيانا) رئيسا لزيمبابوي من قبل المجلس الوطني ومجلس الشيوخ (١٣) ، كما نجح موغابي ايضا في تشكيل حكومة وحدة وطنية ضم اليها نكومو وشخصيات سياسية من البيض الذين قاموا بقطع روابطهما مع ايان سميث ، وقد تمّ ذلك بناءا على اتفاقات " لانكستر هاوس " التي ابرمت بين قادة الحركة الوطنية في كانون الاول/١٩٧٩ ، أي عشية الاستقلال والتي انهت حكم البيض في روديسيا ، والزمت تلك الاتفاقات موغابي بتطبيق نظام تعدد الاحزاب في حكم البلاد ولمدة عشر سنوات وفق سياسة عرفت بسياسة المعايشة الوطنية (١٤).

وبذلك انتهت هذه المرحلة من الصراع بقيام حكومة تعددية في زيمبابوي حصل فيها موغابي وحزبه (زانو) على غالبية مقاعد مجلس النواب.

المطلب الثاني: " الصراع على السلطة بين حزبي (زانو) و (زابو) "

لم تستمر سياسة المعايشة الوطنية طويلا في زيمبابوي وفق اتفاقات " لانكستر هاوس " بعد قيام موغابي بإبعاد جوشو نكومو وحزبه زابو ـ الذي يمتلك (١٤) مقعد في البرلمان ـ عن الحكومة في شباط / ١٩٨٢ لاتهامه بعدة جرائم ، منها :

ـ قيامه بتخزين الاسلحة في موطنه ميتابيلاند.

ـ اتهام حزب زابو بدعم المنشقين ورجال العصابات الذين استخدموا السلاح للقيام بعمليات تخريب ونهب.

كل ذلك دفع بنكومو الى مغادرة البلاد والاستقرار في لندن ليبدأ نشاطه المعارض لموغابي ، فتوضّحت خلال تلك المرحلة عملية الصراع عالى السلطة بين الحزبين الرئيسيين (زابو) ، و(زانو) اكثر من ذي قبل ، ليشكل ذلك الملامح الرئيسة التي ميّزت المرحلة اللاحقة لتاريخ زيمبابوي السياسي (١٥).

لقد دخلت البلاد في حالة من العصيان المدني تطور الى حالة من صراع مرير بين قبائل شونا الشمالية وقبائل نديبلي الجنوبية اثر طرد نكومو من الحكومة عام ١٩٨٢ ، وانسحاب الآلاف من مؤيديه من الجيش الوطني الزيمبابوي ، كما شكّلّ بعض منهم عصابات منشقّة لغرض مهاجمة مؤيدي الحكومة والمزارعين البيض في ماتابيلاند ، مما حدا بقوات الجيش والشرطة الى القيام بإجراءات صارمة للقضاء على المعارضين والتي ادّت الى مقتل واختفاء العديد من المدنيين (١٦).

وقد استمرت حالة الصراع على السلطة بين الحزبين بشكل غير محسوس من خلال إتهامات جوشو نكومو زعيم حزب زابو قوات الحكومة بقيامها بالاعتقالات العشوائية والارهاب ضد مؤيديه ، وعلى الجانب الآخر كان موغابي يتهم نكومو وحزبه بتشجيع المنشقين وتلقي المعونات والتدريب من حكومة جنوب افريقيا العنصرية (١٧).

اما عملية تصفية الحكومة من بقايا حزب زابو فقد تمت بشكل تدريجي في تشرين الثاني/١٩٨٤ ، حينما ابعد موغابي آخر وزيرين من الحزب المذكور لينظموا لصفوف المعارضة في العام نفسه.

ـ إجراءات التسوية بين الحزبين والتحول لنظام الحزب الواحد:

في ايلول عام ١٩٨٥ وافق نكومو على اجراء محادثات مع موغابي بعد فوز الاخير الساحق في الانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في زيمبابوي ، حينما حصل على (٦٣) مقعد من اصل (٨٠) هي المقاعد التي تالف منها المجلس التشريعي في البلاد. وقد جاء حصول موغابي على اغلبية تلك الاصوات بفضل قبائل الشونا التي ينتمي لها والتي تؤلف اغلبية ساحقة في البلاد (١٨) ، وبعد ذلك الفوز أقدم موغابي على خطوة اخرى هامة الا وهي إلغاء الـ (٢٠) مقعد التي كانت قد خصّصت للبيض وفق دستور الاستقلال الذي كتبته بريطانيا ، وبذلك لم يبق لاؤلئك أي تمثيل في المجلس التشريعي الزيمبابوي بعد تلك الخطوة.

وقد جعلت هذه الخطوة موغابي اكثر قوة من ذي قبل ، كما مهدت له السبيل في التحول بالبلاد لنظام الحزب الواحد ، ومن اجل تحقيق ذلك بدأت سلسلة من المفاوضات بين حزبي نكومو وموغابي (زابو) و (زانو) ، لتحقيق ذلك الهدف منذ عام ١٩٨٣ لدمج الحزبين معا ، إذ آمن موغابي بأفضلية حكم الحزب الواحد الذي يمثل مصالح مختلف القبائل وفقا لمعطيات الحياة الافريقية ـ حينذاك ـ (١٩).

وهكذا بدأ موغابي بأسترضاء نكومو وتقريب اعضاء حزبه زابو من خلال قيامه بسلسلة من الإجراءات التالية :

ـ إطلاق سراح الجنرال "دوميسو دابيكو" ـ الخليفة المحتمل لنكومو والرئيس السابق لجيش حزب زابو ـ في كانون الاول عام ١٩٨٦ ، فكانت تلك الخطوة البداية الواضحة لتحقيق نوع من التوافق بين الحزبين.

ـ توجت بعدها بتوقيع " ميثاق الوحدة " بعد ان ادى روبرت موغابي اليمين الدستورية رئيسا لجمهورية زيمبابوي في ٢١/كانون الاول/ ١٩٨٨ ، ليعلن عن مضمون تشكيلة الحكومة الجديدة والذي تضمّنّ :

١ـ إلغاء منصب رئيس الوزراء.

٢ـ إستحداث منصب نائب رئيس الجمهورية الذي عهد بمسؤولية إدارته الى المعتدل سيمون موزندا الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء سابقا.

٣ـ إعادة جوشو نكومو للحكومة ليصبح وزيرا بلا وزارة ، ونائبا لرئيس الجبهة الوطنية للحزب الواحد الحاكم الذي يتزعمه موغابي.

٤ـ كما جرى استحداث منصبي وزير دولة ونائبي وزير وهي المناصب التي عهدت الى شخصيات من البيض ليكون لهذ الاقلية ـ التي لم تكن تمتلك اي تمثيل في البرلمان ـ تمثيلها في الحكومة الجديدة (٢٠).

ـ العوامل التي ساعدت موغابي في التحول لنظام الحزب الواحد: هناك مجموعة من العوامل اسهمت في دعم موغابي في تحوله لنظام الحزب الواحد ، منها:

١ـ السياسة الرصينة التي سار عليها موغابي منذ تسلمه السلطة وتخطيه العقبات والمشاكل التي اعترضت طريق طريق حكمه حتى تحول لابرز شخصية نضالية تزعّمت اكبر تجمع دولي في العالم بعد الامم المتحدة وهي (حركة عدم الانحياز) عام ١٩٨٦ (٢١).

٢ـ الفوز الساحق الذي حققه موغابي في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٨٥ ، والغائه للمقاعد البرلمانية المخصصة للبيض.

٣ـ انتماء موغابي لأكبر القبائل في زيمبابوي وهم "الشونا" ،إذ ان ولاء هذه القبيلة له سيضمن لرئيس الوزراء وخلفائه الاستمرار في الحكم والى مالا نهاية.

٤ـ كذلك اعلان نفسه رئيسا للبلاد بعد الغائه النظام البرلماني وقيام النظام الرئاسي في زيمبابوي(٢٢).

وبذلك فقد حقّقّ موغابي حلمه القديم بتطبيق نظام الحزب الواحد بعد الوحدة التي تمّت بين الحزبين (زابو) و (زانو) عام ١٩٨٨ ، معتقدا ان هذا النظام قد يقوّي مركزه ، وبذلك انتهى الصراع على السلطة بين هذين الحزبين والذي اخذ سنين طويلة منذ استقلال البلاد.

المبحث الثالث : " شكل الصراعات السياسية في زيمبابوي بعد عام ٢٠٠٠ "

المطلب الاول: " تطور شكل الصراع السياسي في زيمبابوي بعد الحرب الباردة "

تطور شكل الصراع على السلطة في زيمبابوي خلال عقد التسعينيات ، كما حصل في سائر دول القارة الافريقية وتحديدا بعد انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين: الاتحاد السوفيتي (السابق) ، والولايات المتحدة الامريكية ، وبعد ان شهدت هذه القارة خلال تلك المرحلة تحولات هامة انعكست على القضايا الداخلية والدولية لمعظم دولها ، مما اثر على قضايا الأمن والصراع فيها (٢٣).

فقد اصبحت الولايات المتحدة الامريكية هي القوى العظمى الوحيدة المهيمنة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ، التي كانت ابرز ملامح الوضع الدولي فيها ، هو شيوع قيم الديمقراطية وحقوق الانسان على نطاق عالمي واسع ، وبذلك انتهت نظرية الحزب الواحد التي تبناها الاتحاد السوفيتي السابق والتي حاولت

اكثر دول القارة الأفريقية تبنيها ـ كما فعل روبرت موغابي في زيمبابوي ـ ، في ظل موجة التعددية الحزبية والسياسية الجديدة التي سادت العالم (٢٤).

لذلك برز صراع جديد على السلطة في زيمبابوي لم يكن شبيها بالصراع الذي حدث بين الحزب الحاكم زانو والحزب الذي كان معارضا له خارج السلطة زابو قبل توقيعهما لميثاق الوحدة عام ١٩٨٨ ، وإنما اصبح الصراع الجديد يقوم بين احزاب عديدة معارضة للحكومة كانت قد برزت في بداية عقد التسعينيات في شكل " اتحاد احزاب المعارضة " الذي ضمّ اربعة احزاب رئيسية هي:

١ـ الاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي اليميني للزعيم الوطني المخضرم (ندابا ننجي سيتول).

٢ـ جبهة زيمبابوي المتحدة والحركة المتحدة لزيمبابوي اليسارية بزعامة الوزير السابق (ادجار تيكيري).

٣ـ المجلس الوطني الافريقي المتحدة اليميني لرئيس الوزراء السابق آبيل موزومورا.

٤ـ تحالف زيمبابوي المحافظ بزعامة رئيس الوزراء الابيض السابق ايان سميث.

وقد وحّدت تلك الاحزاب جهودها من اجل تشكيل جبهة متحدة لاسقاط حكومة موغابي ـ اليسارية ـ التي وصف اداؤها طوال الاثني عشر عاما في السلطة بـالفساد والمحسوبية وانعدام الكفاءة في ظل فلسفة الحزب الواحد لدكتاتورية شيوعية (٢٥).

وبذلك تطورت حالة الصراع على السلطة خلال تلك المرحلة من تاريخ زيمبابوي الى معارضة علنية من أحزاب اتّحدت لاسقاط نظام موغابي ، وقد اعطى تطور الاوضاع في جمهورية زامبيا دفعة قوية للمعارضين في زيمبابوي لتحقيق هدفهم ، بعد ان تمكن معارضو الرئيس الزامبي السابق كينيث كاوندا من انهاء حكمه في تشرين الثاني عام ١٩٩١ ، فاتحين بذلك عهد جديد من المعارضة الافريقية ضد النظم الشمولية ذات الحزب الواحد (٢٦).

ـ بروز الحركة من اجل التغيير الديمقراطي:

يبدو ان عهد التعددية السياسية الجديد في زيمبابوي قد اثمر عن تشكيل حركة معارضة عرفت بـ " الحركة من اجل التغيير الديمقراطي " بزعامة النقابي السابق (مورغان تسفانجيري)** ، الذي تمكّن كسياسي وقيادي ناجح وفي اقل من عام من فرض نفسه قوة اولى لمعارضة حقيقية لنظام موغابي ، والذي ساعده في تحقيق ذلك قدرته على تعبئة الجماهير من خلال تنظيم سلسلة من الاضرابات ضد الحكومة وسط دعم شعبي كبير ، فضلا عن تبوئه قبلا مركز امين عام مؤتمر نقابات زيمبابوي والذي يعد من اكبر اتحاد لنقابات العمال في البلاد ،

وقد لعبت عوامل عدّة دورا واضحا في بروز هذا التنظيم السياسي في البلاد ،كان ابرزها:

ـ الانتكاسة السياسية التي اصابت الرئيس روبرت موغابي جرّاء الاستفتاء الشعبي الذي جرى في البلاد في شباط سنة ٢٠٠٠ ، والذي كشف عن رفض اغلبية الناخبين للتعديلات التي كان موغابي قد اقترحها بشأن الدستور لتمكنه من البقاء في السلطة بعد انتهاء مدة رئاسته المقررة في عام ٢٠٠٢.

ـ الحملة التي قام بها موغابي ضد المزارعين البيض في العام نفسه حينما اعطى الضوء الاخضر للمحاربين القدامى وعمال المزارع لمصادرة اراضي البيض دون ان يدفع لهم أي تعويضات.

ـ تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد نتيجة لتلك التطورات والتي ادت الى تصاعد احداث العنف في البلاد ، خصوصا بعد ان قامت القوات غير النظامية فيها الى اقامة الحواجز على الطرق الى جانب اخضاع المؤسسات الحكومية والرسمية لإجراءات امنية مشدّدّة.

ـ انتشار الفساد في البلاد وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة.

وكانت تلك التطورات بمثابة ناقوس خطر هدّدّ مستقبل موغابي "السياسي" ، وكان لها دورها الواضح في بروز الحركة من اجل التغيير الديمقراطي في زيمبابوي (٢٧).

المطلب الثاني : " الانتخابات شكلاً من الصراع السلمي على السلطة بين موغابي وتسفاجيري"

ـ انتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٢:

لقد حاول الحزب الناشىء ـ الحركة من اجل التغيير الديمقراطي ـ الإستفادة من المصلحة البريطانية في إضعاف الحزب الحاكم وإعادة هيكلية التركيبة السياسية في زيمبابوي من اجل المحافظة على مصالحها ومصالح مواطنيها في البلاد ، خصوصا بعد ازمة الاراضي الزراعية التي اثارها موغابي قبل شهرين من موعد الانتخابات البرلمانية في البلاد والتي اثارت استياء بريطانيا وبعض الدول الغربية ، إذ وجدت بريطانيا في مورغان تسفانجيراي وحزبه الجديد "ضالتها" في الوقوف بوجه موغابي ، فقدّمت له الدعم الاعلامي والسياسي ولايستبعد المالي من أجل تحقيق مآربها ، ومن ناحية اخرى فقد اصدرت الولايات المتحدة الامريكية مرسوما في كانون الاول عام ٢٠٠١ يعطيها الحق في دعم المعارضة السياسية في زيمبابوي.

لذلك عدّت هذه الحركة تحدّيا حقيقيا لموغابي خصوصا بعد ان رفعت شعارات الاصلاح الاقتصادي ومواجهة المعضلات التي تواجه المواطنين في كافة المجالات ، وإنهاء الحكم الدكتاتوري المتسلّط لموغابي - حسب وصف الحزب - فبدأ الحزب الجديد برغم حداثة عهده ببناء قاعدة شعبية عريضة جعلت الرئيس موغابي يعيد حساباته بسرعة ويستعد لمنافسة حقيقية في الانتخابات البرلمانية القادمة (٢٨).

فخاضت الحركة من اجل التغيير الديمقراطي بزعامة تسفانجيراي اول صراع سلمي على السلطة جرى بينها وبين الحكومة خلال تلك الانتخابات ، وذلك بعد اقل من تسعة اشهر على اعلانها كحركة سياسية منظّمة، ولان البرلمان في زيمبابوي يتألف من (١٥٠) مقعداً يتم ملء (١٢٠) منها خلال انتخابات عامة ، بينما يمنح الدستور الرئيس صلاحية تعيين (٢٠) نائبا ، بينما يملأ المقاعد العشرة الباقية القادة التقليديون في المحافظات الموالون للحزب لذلك لم تكن الحركة تحتاج لسوى (٤٦) مقعدا لضمان اغلبية برلمانية (٧٦) مقعداً، بينما يحتاج الحزب الحاكم لـ(٣٠) مقعدا من اجل الفوز بثلثي المقاعد البرلمانية وكذلك ليتمكن من إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة.

الا ان المفاجأه كانت حينما حصلت حركة التغيير من أجل الديمقراطية على مايقرب من نصف مقاعد البرلمان ، ففي الوقت الذي حصل فيه الحزب الحاكم (زانو) على (٦٧) ، حصلت حركة التغيير من اجل الديمقراطية على (٥٧)، وهو ماهيأ للاخيرة دوراً جديداً في مستقبل البلاد السياسي (٢٩).

الا ان موغابي - الذي لم يتمكن حزبه من الحصول على ثلثي مقاعد البرلمان - على الرغم من تظاهره بعدم الاهتمام لتلك النتيجة ، وقدرته على احتواء الموقف حينما اظهر ترحيبا بالحركة داخل السلطة قائلا " انني اتطلّع للعمل مع البرلمان الجديد ، حيث سنواجه معا التحديات الملحة لتحسين مستوى معيشة شعبنا وتنمية بلادنا" ، في المقابل لم يظهر اثر ذلك أي موقف فوري من حركة التغيير الديمقراطي من عرض موغابي ، حتى ان زعيم الحركة لم يبد أي علامات للتعاون مع موغابي وخصوصا بعد ان اعلن عن عزمه على منافسة الاخير في خوض الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٢ ، لذلك اخذت حركة التغيير الديمقراطي تضع الاستراتيجيات الخاصة بها من اجل تحقيق ذلك (٣٠).

- الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٢

شهدت زيمبابوي قبيل الانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من آذار عام ٢٠٠٢بعض اعمال العنف الموجّهة ضد المعارضة ، والتي ادت لمصرع اكثر من ٣٣ من اعضائها تركت هذه المسألة آثارها السلبية في تلك التجربة الانتخابية والمفروض هي شكل من اشكال الصراع السلمي على السلطة ، التي اراد موغابي تحويلها لحالة من حالات القمع السياسي للمعارضة.

وقد اثار هذا السلوك انتقادات الدول الغربية التي جدّدت تهديداتها بفرض عقوبات على حكومة موغابي في حال تزويرها للانتخابات ، كما وجّهت الكثير من الانتقادات لممارسان حزب (زانو) الحاكم خلال سير العملية الانتخابية ، مثل اللجوء الى العنف والتخويف وكذلك تعمّد عرقلة عملية التصويت لمرشح المعارضة (مورجان تسفانجراي) ، فضلا عن حرمان اعداد كبيرة من الناخبين من حقها في التصويت من خلال التلكؤ في فتح اللجان الانتخابية وذلك لدعم فرص إعادة انتخاب موغابي (٣٢).

الا ان فوز موغابي بدورة رئاسة خامسة كان دافعا له للايغال بمضايقة المعارضة السياسية ، بحجة الدفاع عن نظامه وشرعية وجوده في السلطة مؤكدا ان استمراره فيها ماهو الا تجسيدا للإرادة الشعبية ، لذلك تعامل موغابي مع قادة المعارضة على انهم خارجين عن النظام والقانون وعمل على قمعهم من خلال جملة من الاجراءات التي اتبعها ضدهم منها:

١- ففي شباط سنة ٢٠٠٣ جرى اعتقال تسفانجيراي بعد اتهامه بالخيانة هو واثنين من قادة حزبه بدعوى المشاركة في مخطط للإطاحة بموغابي ، وتكرر ذات الامر مرة اخرى في حزيران من العام نفسه ، بعد المؤتمر الصحفي الذي تعهد فيه تسفانجيراي بالمضي قدما في الاحتجاجات من اجل الإطاحة بموغابي.

٢- قيام الحكومة بحث المواطنين على تجاهل دعوى المعارضة للإحتجاج ضدها ، وتقديم احتجاجا الى المحكمة العليا لمنع تنظيم تلك الاحتجاجات.

٣- قيام نظام موغابي بتجنيد الشباب في معسكرات يتم فيها تدريبهم على عمليات التصفية الجسدية لعناصر المعارضة.

وقد استمر تحدي موغابي لمعارضيه خصوصا عندما شكّل حكومة جديدة في زيمبابوي يوم ٢٥/آب/٢٠٠٣ ، حافظ فيها أغلب الوزراء السابقين على مناصبهم (٣٣) ، على الرغم من عدم اعتراف الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ودول الكومنولث الاخرى بنتائج تلك الانتخابات التي وصفت الـ" فاسدة " ، وطالبت موغابي بالتنحي عن السلطة.

الامر الذي دفع بهذه الدول الى فرض عقوبات سياسية على زيمبابوي بدأت بممارسة بعض الاطراف الدولية سياسة الاستبعاد والعزل ضدها ، إذ قادت بريطانيا قبيل انعقاد قمة الكومنولث في العاصمة النيجيرية (ابوجا) في كانون الاول/٢٠٠٣ ، حملة استهدفت تمديد تعليق عضوية زيمبابوي في الكومنولث حتى

إشعار آخر وقد كان ذلك في عام ٢٠٠٣، وفي العام نفسه اعلن صندوق النقد الدولي انه بصدد إتخاذ إجراءات لإستبعاد زيمبابوي من عضويته بسبب فشلها في التعاون مع الصندوق وعدم تبنيها سياسات شاملة تحتاجها البلاد لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية الخطيرة (٣٤).

المطلب الثالث: " انتخابات سنة ٢٠٠٨ وتداعيات الصراع الجديد على السلطة "

في ظل الاوضاع المتدهورة في زيمبابوي اقتصاديا وسياسيا أعلن موغابي خلال المؤتمر العاشر لحزب الاتحاد الوطني الافريقي في زيمبابوي الجبهة الوطنية (زانو) ، عن تمسكه بالسلطة ، متحديا كل اللذين دعوه للاستقالة ، قائلا وباغلى صوته :" لن استسلم ابدا ابدا .. زيمبابوي ملكي .. " ، ليعطي بذلك مثلا واضحاً على دكتاتورية السلطة في البلاد (٣٥)، بعدها جرى اختياره مرشحا للانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٨ من قبل حزبه الحاكم ، فأعتبرت المعارضة قرار الترشيح هذا بمثابة " مأساة " للبلاد التي تشهد تضخما اقتصاديا كبيرا ، كما اثار هذا الترشيح استياء الدول الكبرى التي انتقدت الدول المجاورة لزيمبابوي لعدم تنديدها لقرار ترشيح موغابي لها بشكل اعنف خلال قمّة الـ ١٤ الاستثنائية التي عقدتها مجموعة تنمية جنوب افريقيا (سادك) ، كونها لم توجّه إدانه علنية لحكومة موغابي وممارساتها القمعية في البلاد والتي نافت كل اشكال حقوق الانسان (٣٥).

وفي يوم ٢٩/آذار/٢٠٠٨ جرت في زيمبابوي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معا ، وفور اعلان لجنة فرز الاصوات في البلاد عن تقدم المعارضة بزعامة حركة التغيير من اجل الديمقراطية على حزب (زانو) الحاكم ، حتى دخلت البلاد في أزمة سياسية جديدة اتّهمت فيها حكومة موغابي المعارضة في البلاد بتزوير نتائج الانتخابات الامر الذي تطلّب اعادة فرز الاصوات من جديد (٣٦).

وقد أشّرت هذه المسالة عدم استعداد موغابي للمارسة الديمقراطية وما قد يتمخض عنها ، من تنازل عن السلطة او حتى مشاركة فيها في حال عدم حصوله على اغلبية اصوات مجلس النواب ، وهو ماحدث فعلا بعد ان حصل مورغان تسفانجيراي المرشح عن حركة التغيير من اجل الديمقراطية على ٤٨.٣% مقابل ٤٢% لموغابي ، وهو مؤشر واضح وللمرة الاولى منذ استقلال زيمبابوي على سيطرة المعارضة على مقاعد مجلس النواب بغالبية ١١٠ من اصل ٢١٠ مقاعد ، وقد ادخلت هذه النتيجة البلاد في حالة من الترقب والتأهب لما سيكون عليه الوضع بعد الانتخابات ، خصوصا بعد ان اتهم موغابي المعارضة بتزوير نتائج تلك الانتخابات النيابية التي جرت في اليوم نفسه ، وهي الذريعة التي تذرّعّ بها للحصول على مهلة لتأجيل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية من أجل إعادة احتساب الاصوات ، الاّ ان المعارضة بزعامة مورغان تسفانجيراي رفضت ذلك الطلب وطالبت في شكل طلب رسمي تقدّمت به للمحكمة العليا عدم تأخير إعلان نتائج الانتخابات بعد ان شكّكت بصدق نوايا موغابي في تلك المسألة (٣٧).

- <u>البعد الدولي والاقليمي للأزمة:</u>

لقد اثارت عملية تأجيل إعلان نتائج الانتخابات ازمة داخلية في زيمبابوي وخارجية ايضا ، الامر الذي تطلّبَ تدخل بعض دول الجوار وكذلك الدول الكبرى مثل بريطانيا ودول الكومنولث التدخل الفوري لحلها لئلا تقع البلاد فريسة لحرب اهلية واعمال عنف مثلما حصل في الانتخابات السابقة ، وقد تجسّدت تلك الجهود بالآتي:

أولا:- قمة لوساكا الاستثنائية : انعقدت في العاصمة الزامبية (لوساكا) قمة استثنائية لمجموعة دول التنمية لافريقيا الجنوبية ، لبحث ازمة مابعد الانتخابات التي حدثت في زيمبابوي ، وقد جرى الاتفاق فيها على الاتي:

١- اعتراف القمة بالازمة الحاصلة في زيمبابوي من خلال تصريحات الرئيس الزامبي (ليفي موانواسا) الذي ترأس مجموعة دول التنمية في افريقيا الجنوبية " اننا لانستطيع ان نتجاهل مايحصل في زيمبابوي التي تشهد ازمة .. ولايمكن لمجموعة التنمية الوقوف مكتوفة اليدين " ،

٢- مطالبة دول القمة بالتحقيق في نتائج الانتخابات وفرز نتائجها بحضور المرشحين وكل ممثليهم، وقد اضافت الدول الافريقية المجتمعة في القمة المذكورة " انه إذا ماتبيّنّ من ضرورة لدورة ثانية، فان مجموعة التنمية في افريقيا الجنوبية تطلب من الحكومة في (زيمبابوي) ان يتحقق ذلك في جو من الامن".

٣- واخيرا طالبت القمة في بيانها الختامي من السلطة الانتخابية الاسراع بالتحقق من النتائج وإعلانها والقبول بها عند اعلانها (٣٨).

ومع ذلك فقد تباينت مواقف بعض دول القمة من الازمة في زيمبابوي ، من خلال موقفي زعيم كل من جمهورية ناميبيا (هيفيكوبوتي بوهامبا) الذي رفض مزاعم المعارضة الزيمبابوية التي اتهمت موغابي بالتلاعب بنتائج الانتخابات ، وكذلك رئيس جمهورية جنوب افريقيا - حينذاك - (ثامبو مبيكي) ، الذي رفض وجود ازمة في زيمبابوي.

الاّ ان موقف الحكومة في زيمبابوي من تلك القمة كان غير ايجابي ، من خلال رفض روبرت موغابي حضورها وذلك لقناعاته بعدم ضرورة إضفاء طابع اقليمي على (الازمة) في بلاده ، وبالتالي فلاضرورة لتلك القمة ومع ذلك فقد اوفد اربعة وزراء من حكومته لتمثيله فيها ، وفي الوقت نفسه انتقد موغابي

حضور زعيم حركة التغيير من اجل الديمقراطية مورغان تسفانجيراي للقمة كونه زعيم حركة وليس رئيس دولة ، وبالتالي فان اجتماعه مع رؤساء دول وحكومات امر غير مقبول ، لذلك يمكن القول بان قمة لوساكا لم تفلح حتى في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الزيمبابويين (٣٩).

ثانيا: ـ اما الموقف الدولي من الازمة فقد كان بالضد من موقف حكومة موغابي ـ كما هو واضح ـ فقد تجسّدّ الموقف البريطاني من الازمة من خلال تصريح وزير خارجيتها في كلمة امام مجلس العموم ابريطاني كانت قد اتّسمت بالحدة قائلا: "ان رئيس زيمبابوي روبرت موغابي يحاول سرقة الانتخابات ... لااحد يمكنه ان يثق في مصداقية تلك النتائج ".

كما ان دول الاتحاد الاوروبي شدّدَ من الحظر المفروض على نظام موغابي بعد ان استنكرت اغلب الدول الاعضاء فيه موقف موغابي المتمثل بعدم التزامه بالمعايير الديمقراطية في العملية الانتخابية التي جرت في البلاد ، فضلا عن حملة الاعتقالات التي شنها نظامه بحق رموز المعارضة وفي مقدمتهم زعيمها تسفانجيراي خلال الايام التي تلت الانتخابات الرئاسية ، حتى وصل بهم الحال الى الانتقال الى جنوب افريقيا مع زعيمها خوفا من المؤامرة التي كان يدبرها موغابي لاغتيالهم (٤٠).

ـ اتفاق عام ٢٠٠٨ لتقاسم السلطة بين موغابي وتسفانجيراي:

خلال تلك الاحداث ، حصل تطور مهم وخطير في زيمبابوي إثر مفاوضات تقاسم السلطة التي جرت يوم ١٥/ايلول/٢٠٠٨ ، لتحقيق اتفاق يقوم على اساس تقاسم السلطة بين الحزب الحكم (زانو) بزعامة روبرت موغابي ، وحركة التغيير من اجل الديمقراطية بزعامة تسفانجيراي التي حققت فوزا كبيرا في الانتخابات ، وقد اقتضى التعديل الدستوري الذي قام به موغابي على استحداثّ منصب رئيس الوزراء ، وهو كان التعديل اللازم من اجل تشكيل حكومة وحدة وطنية في زيمبابوي وإنهاء حالة العنف التي لازمتها بعد الانتخابات، وهذا يعني انتقال النظام السياسي في البلاد من الرئاسي الى البرلماني (٤١).

وبموجب هذا الاتفاق اصبح زعيم المعارضة رئيسا للوزراء في البلاد ، بعد ان فاز مرشح الحركة (لوفيموري مويو) برئاسة مجلس النواب ليصبح بذلك اول شخص من بين صفوف المعارضة يتولى رئاسة البرلمان في الدولة الافريقية ، في حين ظلّ موغابي رئيسا للبلاد ، على ان يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية بين الطرفين ، وفي يوم ٢٦/شباط/٢٠٠٩ ادّى مورغان تسفانجيراي اليمين الدستورية رئيسا للوزراء في زيمبابوي.

وختاما ، يمكن القول ان الوضع السياسي والامني المزري الذي رافق عملية فرز الاصوات في زيمبابوي ، وكذلك الوضع الاقتصادي السيء المتمثل بالتضخم الحاد الذي عانت منه البلاد ، فضلا عن الوضع الصحي المتدهور الناجم عن انتشار وباء الكوليرا الذي فتكَ بمئات الآلاف من سكانها ، كل تلك الاوضاع كان لها دورها الواضح في زيادة تفاقم الازمة السياسية في زيمبابوي ، لذلك قد يكون اتفاق تقاسم السلطة البداية لانهاء حالة الصراع على السلطة بقيام حكومة مستقرة قد تجد الحلول لكل تلك المشاكل العديدة في زيمبابوي(٤٢).

الخاتمة:

لقد توصّلت الدراسة في موضوعة تاريخ الصراعات السياسية في زيمبابوي لجملة من الاستنتاجات التالية:

١ـ ان تاريخ الصراعات السياسية في زيمبابوي ذات جذور بعيدة بدأت منذ قيام الادارة الاستعمارية البريطانية بتشكيل أول حكومة للأقلية البيضاء فيها (حكومة أيان سميث) ، إذ كانت محاولات الوطنيين الافارقة لتحقيق نوع من المشاركة مع تلك الحكومة في حكم البلاد لذلك فقد حصلوا وبعد طول عناء على (١٦) مقعداً من مقاعد مجلس النواب ، حتى تمكنوا من تحقيق حكم الاغلبية نهاية عام ١٩٧٨.

٢ـ بعد استقلال زيمبابوي اصبحت الصراعات السياسية فيها مقصورة على الحزبين الرئيسن: (زانو) و (زابو) ، إذ بالرغم من قيام حكومة وحدة وطنية في البلاد بموجب اتفاقات (لانكستر هاوس) ، الاّ ان ذلك لم ينه ذلك الصراع السياسي بين القيادات الوطنية لكلا الحزبين المذكورين ، حيث سرعان ما أخذت تلك الصراعات بين هذين الحزبين شكل اتهامات تحوّلت لحالة من العصيان المدني بعد إقالة زعيم حزب (زابو) جوشو نكومو ، وحصول قتال مرير بين قبائل الشونا الشمالية وقبائل النديبلي الجنوبية.

٣ـ لم تنجح محاولات التسوية التي جرت بين حزبي (زابو) و (زانو) ، حتى اعلن موغابي التحول لنظام الحزب الواحد وهو الحلم الذي طالما راوده ، فاصبح حزبه (زانو) الحزب السياسي الوحيد المعترف به في زيمبابوي ، بعد ان ابعد منافسه نكومو وحزبه خارج البلاد.

٤ـ بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ومارافق ذلك من انهيار للكتلة الشيوعية في العالم حصل تطور في آلية الاحزاب السياسية في العالم الثالث ومن ضمنها افريقيا ، إذ لم يعد نظام الحزب الواحد ملائماً لمرحلة مابعد الحرب الباردة ونظام العولمة الذي تميّزّ بحرية الفكر والتعبير وثورة المعلومات

والاتصالات التي وحّدّت العالم بالشكل الذي اصبح بإمكان أي شخص وفي أي جزء من العالم الانضمام لحديث وطني واحد في وقت واحد ، هذه المسألة جعلت من الصعوبة بمكان الإبقاء على النظم الدكتاتورية او الشمولية التي تتّبع نظام الحزب الواحد ، فكان لابد من عودة زيمبابوي للتعددية السياسية.

٥ـ كانت (حركة التغيير من اجل الديمقراطية) التي يتزعّمها مورغان تسفانجيراي ، الحزب السياسي الوحيد الذي تمكّنّ من منافسة موغابي من خلال دخوله للعملية السياسية وممارسة الصراع على السلطة ، بالمشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٢ ، و٢٠٠٨ الاخيرة التي اثارت ازمة سياسية في زيمبابوي بسبب الهزيمة التي مني بها حزب موغابي الحاكم وفوز حركة التغيير من اجل الديمقراطية عليه.

٦ـ قضية الصراعات السياسية في زيمبابوي اتّخذت منحى جديداً بعد التغيير الذي حدث في العالم وكذلك في شكل النظام السياسي في زيمبابوي ، والتحول الذي حصل فيه ـ من نظام رئاسي الى برلماني ـ وكأنما وقفت هذه الدولة المحاصرة من المجتمع الدولي ، والمنهارة من الداخل اقتصاديا ، على بداية طريق التحول الديمقراطي بعد ان رضخ موغابي لمشاركة المعارضة له في السلطة وهي سابقة نادرة قلما تحصل في البلدان الافريقية.

ولكن يظل التساؤل المحيّر وهو هل ان التغيير الذي حصل في شكل النظام السياسي وبنيته جاء عن ايمان بضرورة التغيير واستجابة لمتطلبات التغيير التي حصلت في العالم خلال تلك المرحلة، ام انه نوع من المناورة السياسية التي قام بها موغابي للبقاء في السلطة ؟.

مصادر الدراسة:

١ـ د.عبد السلام ابراهيم بغدادي ، مضامين السياستين الامريكية ـ البريطانية تجاه زيمبابوي ، سلسلة اوراق دولية ، العدد (٨١) ، مركز الدراسات الدولية ، السنة الثالثة ، آب/٢٠٠١.

**سيسل رودس: هو من اكبر المغامرين الرأسماليين الذين جاؤا الى منطقة الكآب في عام ١٨٧٠م ، فأصبح رئيس وزراء المنطقة المذكورة وهو في السابعة عشرة من عمره ، وقد اعتبر قدومه البداية الحقيقية لتأريخها الذي كان في نهاية القرن التاسع عشر .. للمزيد ، انظر: ازهار محمد عيلان ، تاريخ الحركة الوطنية في زامبيا ١٩٤٥ ـ ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة لكلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٤.

٢ـ د.محمد جواد علي ، جمهورية زيمبابوي ، معهد الدراسات الآسيوية ـ الافريقية ، الجامعة المستنصرية ، سلسلة الدراسات الافريقية ، دراسة رقم (١٢) ، ص١.

٣ـ د.راشد البراوي ، "الاستعمار البريطاني ومشكلة روديسيا" ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد الثالث ، ١٩٦٨، ص١١.

٤ـ المصدر نفسه ، ص١٢.

**جوشو نكومو: هو ابرز قادة الحركة الوطنية في روديسيا الجنوبية في ذلك الوقت ، وهو موظف في السكك الحديدية وحاصل على درجة في العلوم الاجتماعية من جنوب افريقيا ، وينتمي لقبائل المتابيلي ، وقد اصبح زعيم المؤتمر الوطني الافريقي في عام ١٩٧٥م ، محاولا جمع شمل كافة التنظيمات السياسية الافريقية من خلال (ميثاق شعوب افريقيا) ، كما اصبح زعيم الاتحاد الافريقي لشعب زيمبابوي (زابو) .. للمزيد ، انظر: جاك وودیس ، جذور الثورة الافريقية ، ت. احدد فؤاد بلبع ، مراجعة .د.عبد الملك عودة ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١، ص ص ٥١٣ ـ ٥١٦.

٥ـ د.محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ١٤.

٦ـ د. رأفت غنيمي الشيخ ، افريقيا في التاريخ المعاصر ، دار العلم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

** أيان دوغلاس سميث: هو ابرز شخصية سياسية عرفها تاريخ دولة زيمبابوي خلال تلك الفترة ، وهو من مواليد نيسان ١٩٢٩ في مدينة ساليكوي ، اكمل تحصيله الجامعي في جمهورية جنوب افريقيا ، وقد اصبح عضوا في الجمعية العمومية الروديسية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٥ ، وبعد ان اعلن الاستقلال من طرف واحد واصبح رئيسا للوزراء وزيرا للدفاع ، ثم اصبح وزيرا بلا وزارة في حكومة الاسقف موزويوا وعضوا في البرلمان الزيمبابوي عام ١٩٨٠ ... للمزيد ، انظر:

Africa South of Sahara , 1976-1977 , Voulme 18 . 6Th . Edition . Europa publication limited , London , 1976 , p.1210.

٧ـ د.رأفت غنيمي الشيخ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

** الاسقف موزريوا: هو احد زعماء الحركة الوطنية في روديسيا الجنوبية ، ويعد من اصحاب الفكر المنهجي بعدها اصبح قسا واكمل تعليمه في الولايات المتحدة الامريكية ، اصبح عام ١٩٦٢ مسؤولا عن شباب مدينة امتالي ـ مسقط رأسه ـ وشارك في المؤتمر الدستوري واصبح عضوا في المجلس الكنسي الروديسي ، احتل مقعد في مجلس نقل السلطة الى الاغلبية الافريقية عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، وبعدها بعام قائدا لحزب

(اتحاد مجلس الوحدة الافريقي) ، ولم يحالفه الحظ في انتخابات عام ١٩٨٠ الاّ انه ظلّ محتفظا بقيادة الحزب المذكور ... للمزيد ، انظر:

Africa South of Sahara , Op.cit , p.1211.

8- New Africa year – book , 1977 . London , publication by gurnal Ltd , 1977 , p.203.

٩ـ د. رأفت غنيمي الشيخ ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

١٠ـ عبد المنعم الصاوي ، دليل القارة الافريقية ، مطابع مدبولي ، القاهرة ، ص ٣٣١.

١١ـ د. محمد جواد علي ، المصدر نفسه ، ص ١٣.

١٢ـ المصدر نفسه ، ص ١٤.

13- The Encyclopedia of the Third World , III , Mansell publishing Ltd , Revised Edition , London , 1982 , P.2016.

١٤ـ صحيفة (العراق) ، العدد ٦٤٤٢ في ١٤/كانون الثاني/ ١٩٨٨ ؛ لورا لحّام ، " زيمبابوي: الانتخابات على الابواب .. هل يحتفظ موغابي بالاغلبية ؟؟ " ، مجلة اليوم السابع (باريس)، العدد ٦٠ في ١٨/شباط/١٩٨٥ ، ص ٢٣.

١٥ـ صحيفة العراق ، المصدر السابق ؛ مقال بعنوان " توتر جديد بين حزبي زانو وزابو " مأخوذ من مجلة كريستيان ساينس مونيتر ، مترجم ومنشور في صحيفة الثورة الصادرة في بغداد بتاريخ ١٣/تشرين الاول/١٩٨٧ ، بالعدد ذي الرقم (٦٣٤٩).

١٦ـ صحيفة الجمهورية الصادرة في بغداد بتاريخ ٢٨/كانون الثاني/١٩٨٨ ، وبالعدد ذي الرقم (٦٧١٠)، مقال بعنوان "نكومو مستعد للمصالحة .. ولكن" ، مأخوذ عن صحيفة هيرالد تريبون ، مترجم ومنشور في صحيفة الثورة الصادرة في بغداد الصادرة في بغداد بتاريخ ١٣/شباط/١٩٨٦ ، بالعدد ذي الرقم (٥٧٤٦).

١٧ـ مقال بعنوان "زيمبابوي .. الانتخابات الاخيرة تزيد الاستقطاب العرقي" ، منشور في مجلة اليوم السابع الصادرة في فرنسا بتاريخ ٢٢/تموز/١٩٨٥ ، بالعدد ذي الرقم (٦٣) ، ص ١٨.

١٨ـ صحيفة الثورة .. مصدر سبق ذكره.

١٩ـ مقال بعنوان منشور بعنوان " زيمبابوي .. الانتخابات الاخيرة ... مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ ؛ مقال بعنوان " موغابي يخطط لتطبيق نظام الحزب الواحد في زيمبابوي " ، مأخوذ عن التايمز اللندنية ومنشور في صحيفة الرأي العام الصادرة في الكويت بتاريخ ٢٢/تموز/١٩٨٥ ، بالعدد ذي الرقم (٧٧٨٧).

٢٠ـ مقال بعنوان "حدثان مهمان مع إطلالة العام الجديد" ، منشور في صحيفة الثورة الصادرة في بغداد بتاريخ ١٤/كانون الثاني/١٩٨٨ ، بالعدد ذي الرقم (٦٤٤٢).

٢١ـ د.اسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١١٥ ـ ١١٦.

٢٢ـ مأخوذ عن التأيمز اللندنية .. مصدر سبق ذكره.

٢٣ـ علي المؤمن ، النظام العالمي الجديد: التشكّل والمستقبل ، دار الحق ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ١٣٥؛ مشاهد التوترات والنزاعات السياسية والعرقية في افريقيا وصراع المصالح الاجنبية ، سلسلة مقالات منشورة في الانترنيت وعلى الموقع الالكتروني:

File://D:/estratigc2000 /bab2/F3-chp4.htm

٢٤ـ د.حسين توفيق ابراهيم ، النظم السياسية العربية ـ الاتجاهات الحديثة في دراستها ـ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٣١٤.

٢٥ـ صحيفة الرآي الصادرة في الاردن بتاريخ ٥،آب/١٩٩٢ ، بالعدد ذي الرقم (٨٠٣١).

٢٦ـ صحيفة شيحان الصادرة في الاردن بتاريخ ٧/آب/١٩٩٢ ، بالعدد ذي الرقم (٤٠٦).

** مورغان تسفانجيراي: ولد النقابي السابق تسفانجيراي الذي ينتمي الى قبائل الشونا في العاشر من آذار عام ١٩٥٢ ، وبسبب فقر عائلته لم يتمكن تسفانجيراي من إكمال دراسته الجامعية ، فاصبح عاملا في قطاع النسيج ثم رئيس عمال احد المناجم ، وبسبب نشاطه النقابي المبكر فقد أصبح امينا عاما لمؤتمر نقابات زيمبابوي ـ اكبر اتحاد لنقابات العمال في البلاد ـ عام ١٩٨٨ ، وبرز تسفانجيراي سياسياً لامعاً في البلاد حينما نظّمّ الكثير من الاضطرابات والتظاهرات ضد السلطة الحاكمة ، وسجن اكثر من مرة ... للمزيد ، انظر: صحيفة الشرق الاوسط ، الصادرة في لندن بتاريخ ٩/حزيران/٢٠٠٣ ، بالعدد ذي الرقم (٥١١).

٢٧ـ سامية بيبرس ، " ازمة الديمقراطية في زيمبابوي " ، مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، بالعدد ذي الرقم (١٤٩) ، المجلد رقم (٣٧) ، ص ١٤٠.

٢٨ـ أيمن السيد شبانه ، " الحصار الدولي لنظام موغابي في زيمبابوي " ، مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، نيسان /٢٠٠٤ ، بالعدد ذي الرقم (١٥٦) ، المجلد (٢٩) ، ص ١٦١ ؛ وينظر

، زكريا الشيخ ، " الانتخابات البرلمانية في زيمبابوي " ، مقال منشور في ركن قضايا سياسية بموقع اسلام اونلاين الالكتروني :
Http://www.islamonlin.net
٢٩ـ نفس المصدر السابق.
٣٠ـ ازهار محمد عيلان ، "زيمبابوي بعد الانتخابات التشريعية " ، اوراق افريقية الصادرة في مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٤٦) ، السنة الثانية ، آب/٢٠٠٠ ؛ صحيفة العرب الصادرة في لندن بتاريخ ٢٩/حزيران/٢٠٠٠ ، بالعدد ذي الرقم (٥٩١٤).
٣١ـ سامية بيبرس ، المصدر السابق ، ص ١٤٣.
٣٢ـ ايمن السيد شبانه ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١.
٣٣ـ المصدر نفسه ، ص ١٦٢ ؛ وينظر ، صحيفة الشرق الاوسط الصادرة في لندن بتاريخ ٢٢/آذار/٢٠٠٣ ، بالعدد ذي الرقم (١٠٣٤١) ؛ وينظر ، صحيفة الرأي الصادرة في الكويت بتاريخ ١٥/آذار/٢٠٠٢ ، بالعدد ذي الرقم (١١٥٠٧).
٣٤ـ صحيفة الزمان الصادرة في بغداد بتاريخ ٢٢/تموز/٢٠٠٨ ، بالعدد ذي الرقم (٣١٧٥).
٣٥ـ صحيفة الشرق الاوسط الصادرة في لندن بتاريخ ١/نيسان/٢٠٠٧ ، بالعدد ذي الرقم (١٠٣٥١).
٣٦ـ اخبار بي بي سي العربية ، بتاريخ ٣/نيسان/٢٠٠٨ ، وعلى الموقع الالكتروني :
Http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world
٣٧ـ المصدر نفسه ؛ وينظر ، صحيفة الشرق الاوسط الصادرة في لندن بتاريخ ٨/نيسان/٢٠٠٨ ، بالعدد ذي الرقم (١٠٧٢٤) ؛ وينظر ايضا ، "فوز المعارضة بغالبية مقاعد مجلس النواب " ، مقال صادر بتاريخ ٢/نيسان/٢٠٠٨ ، ومنشور في موقع الاخبار الالكتروني :
Http://www.akhbar.ma/
٣٨ـ صحيفة الشرق الاوسط الصادرة في لندن بتاريخ ١٣/نيسان/٢٠٠٨ ، بالعدد ذي الرقم (١٠٤٧٢).
٣٩ـ المصدر نفسه ؛ وينظر ، اخبار بي بي سي العربية ، بتاريخ ١٣/نيسان/٢٠٠٨ ، وعلى نفس الموقع الالكتروني.
٤٠ـ صحيفة الشرق الاوسط الصادرة في لندن بتاريخ ٢٠/نيسان/٢٠٠٨ ، بالعدد ذي الرقم (١٠٤٧٩).
٤١ـ " برلمان زيمبابوي يصادق على تعديل دستوري لاستحداث منصب رئيس الوزراء " ، مقال صادر بتاريخ ٨/شباط/٢٠٠٩ ، ومنشور على الموقع الالكتروني لأخبار:
Http://www.akhbar.ma/
٤٢ـ صحيفة الشرق الاوسط ... مصدر سبق ذكره.

The history of political conflicts in Zimbabwe

Dr. Azhar Mohammad Ay'lan
Baghdad University - International Studies Center

Abstract

This research shows the history of political conflicts in Zimbabwe, the merits of the political struggle for power in this country since the British colonial period, especially after the British administration announced that Zimbabwe is a local colony of the British Crown in 1923, as the settlement process against the wide white deprive local people to own and lease land and low income, as well as the 1961 Constitution, which granted access to the white powers in accordance with the authority of the top menu for the existing lower allocated to blacks.

These events and factors led to a national rejection in Zimbabwe, which crystallized in the form of parties and political organizations through the two major parties: Zimbabwe African People's Union (ZAPU) led by Joshua Nkomo, and African National Union (ZANU), led by Robert Mugabe.

The features of political struggles for power started in Zimbabwe during the elections in 1962 which made the whites (50) seats guaranteed to them by the Constitution, and deprived blacks of those seats, a matter which led the national leadership to engage with the government's white led by (Ian Smith) in long discussions of settlement of this question which ended with the expulsion of the country's native citizins from the local authority for ever. That phase had revealed the dimensions of the struggle for power that was limited between white settlers and national leaders.

But after independence, especially after the elections of 1979 which allocated (80) seats for the local population, compared to (20) seats for whites and the formation of the first black majority government in the country, the features of another struggle for power between nationalists themselves appeared, as the outcomes of the elections in 1979 which did not satisfy some of them and led bishop Mozhuiroa to establish a new party known as the African National Council party which won the elections, But this led to question the legitimacy of the elections and declared a state of civil disobedience to that government, and repeat the elections in which Robert Mugabe won in 1980, ending by that the phase of the conflict.

The phase of cohabitation between the national party (ZAPU) and (ZANU) came to an end, with Mugabe's reach to power after he has declared a one-party politics, which made it more powerful than the first, especially after the deportation of some his rivals, like Joshua Nkomo outside the country, the liquidation of other rivals, and the declaration of the presidential system in the country.

In 2000, another phase of power struggle appeared with the emergence of a new opposition against the rule of Mugabe, under the name of the movement for Democratic Change, which compete with Mugabe in the elections of 2002, and elections of 2008, an issue which has raised a big storm in the country, ended after the intervention of some African leaders with Mugabe's concession the opposition as a partner in government after he

changed the form of political regime in Zimbabwe from presidential to parliamentary, he stayed as the President of the Republic while the leader of the opposition (Morgan Tsvangirai) became the Chairman of the Zimbabwean government.